خلال تعاملات مارس بزيادة 300٪ على أساس شهري ووسط أعتى أزمة في «وول ستريت»

الكويتي مخاطر في عزّ الأزمات.. ضخ 5,2 مليارات دولار في الأسهم الأميركية

المحرر الاقتصادي

يبدو أن المستثمرين الكويتيين من الشركات والافراد يجدون فرصا مغرية في أسواق الأسهم الأميركية في ظل انخفاضاتها على وقع الآثار المدمرة لڤيروس كورونا في الاقتصاد الأميركي وشركاته.

فبحسب بيانات إدارة الخزانة الأميركية لشهر مارس، وهو الشهر الذي انتشر فيه وباء كورونا، فقد قفزت مشتريات الكويتيين من الأفراد والمؤسسات في الأسهم المدرجة ببورصات الأسهم الأميركية إلى 5,2 مليارات دولار.

وتعتبر هذه المشتريات مرتفعة بنسبة 300٪ مقارنة بمشتريات شهر فبراير الماضي، وتقدر الزيادة الشهرية بنحو 4 مليارات دولار، ضخها الكويتيون في بورصات «وول ستريت».

كما تعتبر مشتريات شهر مارس لهذه السنة أعلى بنسبة 400٪ مقارنة بمشتريات شهر مارس 2019 التي بلغت مليار دولار، علما أن العام الماضي كانت البورصات تشهد تذبذبات أيضا في مثل هذه الأيام على وقع الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأميركية والصين. ويبلغ المتوسط الشهري لمشتريات الكويتيين في الأسهم الأميركية نحو 1,25 مليار دولار شهريا، وذلك بحسب بيانات إدارة الخزانة الأميركية.

ومقابل تلك المشتريات القياسية للكويتيين في الأسهم الأميركية، بلغت المبيعات خلال شهر مارس نحو 2,3 مليار دولار، حيث يبدو أن البعض فضل بيع أسهمه مراهنا على الهبوط الأكبر للبورصات. وتعتبر هذه المبيعات أعلى بنسبة 17٪ مقارنة بشهر فبراير، وهو ما يدل على أن الاتجاه الى الشراء واقتناص فرصة هبوط الأسهم أقوى من البيع، وان هناك من يأخذ المخاطرة في ظل أكبر أزمة اقتصادية منذ الكساد الكبير.

استثمارات متنوعة

لم تقتصر الاستثمارات الكويتية على أسهم الشركات الأميركية فقط، إنما امتدت لتصل إلى اسهم الشركات الاجنبية المدرجة في البورصات الأميركية وسندات الشركات المحلية والأجنبية، وكذلك سندات واذون الخزانة الحكومية ليصل مجموع المشتريات الكويتية في تلك الاستثمارات المالية مجتمعة إلى ما يزيد على 10 مليارات دولار خلال تعاملات شهر مارس وحده. وقابل تلك المشتريات مبيعات في الأدوات الاستثمارية المختلفة بقيمة 8 مليارات دولار.

فرص وأرباح

وبحسب أداء مؤشرات البورصات الأميركية منذ مطلع مارس وحتى نهاية الأسبوع الثالث من شهر مايو الجاري فقد حققت الاستثمارات الكويتية الضخمة التي تم ضخها في الأسهم الأميركية خلال شهر مارس أرباحا جيدة، حيث تمت عمليات الشراء خلال شهر مارس والذي تراجع بنهايته مؤشر داو جونز (الذي يقيس أداء كبرى الشركات المدرجة في البورصات الأميركية) نسبة 14٪ وبنسبة مقاربة وصلت إلى 13٪ تراجع مؤشر داو ستاندرد أند ورز 500 خلال تعاملات نفس الشهر ما يعكس اقتناص تلك الاستثمارات لفرص تراجع أسعار الأسهم بشكل حاد خلال شهر. وعادت المؤشرات الأميركية الى الارتفاع مرة أخرى وخاصة خلال تعاملات شهر ابريل ومايو ليرتفع مؤشر داو جونز منذ مطلع مارس الماضي حتى الآن بنسبة 12٪ ومؤشر ستاندرد أند ورز بنسبة 15٪ لتحقق تلك الاستثمارات أرباحا كبيرة تصل إلى نحو 10٪ على الأقل في المتوسط زيادة بالقيمة السوقية للأسهم على مدار شهرين فقط.

وكانت الهيئة العامة للاستثمار قد أعلنت عن أن استثمارات الصندوق السيادي الكويتي قد حققت أرباحا خلال الفترة ما بين 2007 ـ 2017 وصلت الى 149 مليار دولار بمعدل نمو سنوي يزيد على 22 مليار دولار بعائد على الاستثمار يصل الى 4٪ تقريبا.

مشتريات سيادية

وتشير حجم الزيادة الكبيرة في مشتريات الأسهم الأميركية وغيرها من الاستثمارات المالية الأخرى الى أن هناك سيولة كبيرة تم ضخها في البورصات الأميركية تعود في الغالب لمؤسسات وصناديق كويتية وفي مقدمتها الصندوق السيادي الكويتي الذي يستثمر نحو نصف إجمالي استثماراته البالغة 592 مليار دولار بحسب تقديرات وكالة فيتش للتصنيف الائتماني في الاسواق المالية الأميركية المختلفة ما بين السندات والأسهم وغيرها من الأدوات المالية المختلفة.

وتتوزع أصول الهيئة العامة للاستثمار بين 45٪ استثمارات في أسهم و20ـ25٪ في السندات ونحو 10٪ في العقار حيث ان حصة الاستثمارات البديلة تبلغ 15٪.

10 مليارات دولار إجمالي مشتريات الكويتيين في الأسهم والسندات الأميركية خلال مارس

هكذا توزعت مشتريات الكويتيين في أسواق المال الأميركية

- نحو 5,2 مليارات دولار في أسهم الشركات الأميركية.
- نحو 3,5 مليارات دولار في السندات الحكومية وسندات الوكالات الحكومية.
- نحو 640 مليون دولار في السندات الصادرة عن الشركات الأميركية.
- نحو 230 مليون دولار في سندات شركات أجنبية يتم تداولها بالأسواق الأميركية.
- نحو 500 مليون دولار في أسهم لشركات أجنبية مدرجة بالبورصات الأميركية.

مشتريات الكويتيين في الأسهم الأميركية

- ديسمبر 2019.. ملياد دولار
- يناير 2020.. 1,5 مليار دولار
- فبراير 2020.. 1,3 مليار دولار
- مارس 2020.. 5,2 مليارات دولار

لمشروعات محطات القوى الكهربائية.. و25 يونيو الجاري آخر موعد لتقديم العروض

عجلة المشاريع تدور.. «الشراكة» تدعو لتقديم عروض خدمات استشارية

أحمد مغربي

مع عودة الحياة تدريجيا أمس وفق المرحلة الاولى، بدأت وتيرة المشروعات الكبرى يتم الكشف عنها، حيث دعت هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص الشركات المحلية والاقليمية والعالمية المتخصصة لتقديم خدمات استشارية لمشروعات محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت.

وقالت هيئة الشراكة انه تماشيا مع توجه الكويت نحو تفعيل برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص وبالتعاون مع وزارة الكهرباء والماء فإن دعوة المكاتب والتحالفات الاستشارية لتقديم عروض فنية ومالية لمشروعات محطة الخيران ـ المرحلة الاولى ومشروع محطة الزور الشمالية المرحلة الثانية والثالثة بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفقا لأحكام القانون رقم 49 لسنة 2016.

وأكدت أن المشروع يهدف إلى توفير احتياجات الدولة المتزايدة من الطاقة الكهربائية في البلاد بما يعزز الشبكة القائمة ويوفر البنية التحتية الأساسية لتنفيذ مشروعات الدولة الأخرى الواردة ضمن خطتها التنموية وتغطية ما تحتاجه من طاقة ومياه.

وأضافت ان المشروع يهدف أيضا الى تشجيع مشاركة القطاع الخاص والاستفادة من خبراته في المشروعات الانشائية والتنموية في الدولة فيما يتعلق بتخفيض تكاليف انشاء وتشغيل محطات القوى الكهربائية والسرعة في الانجاز والاستغلال الامثل للمصادر الطبيعية للبلاد.

وأوضحت ان مشروع (محطة الزور الشمالية الثانية والثالثة) يعتبر المرحلة الثانية من مشروع محطة الزور الشمالية، حيث سيتم تنفيذه وفقا لنظام التصميم والبناء والتمويل والتشغيل والتحويل لمحطة إنتاج طاقة كهربائية بقدرة إنتاجية 2700 ميغاواط وتعمل بتكنولوجيا الدورة المركبة وتحلية المياه بقدرة إنتاجية 165 جالون إمبراطوري.

يذكر أن مشروع محطة الخيران المرحلة الأولى يقع في منطقة الخيران بجانب الحدود الجنوبية لموقع محطة الزور الجنوبية الحالية وسيتم تنفيذه وفقا لنظام التصميم والبناء والتمويل والتشغيل والتحويل لمحطة إنتاج طاقة كهربائية بقدرة إنتاجية 1800 ميغاواط تعمل بتكنولوجيا الدورة المركبة وتحلية المياه بقدرة إنتاجية 125 مليون جالون إمبراطوري.

وذكرت «الشراكة» ان شراء الوثائق سيكون خلال الفترة من امس الاحد الى 11 يونيو الجاري، وسيتم استقبال اي استفسارات حتى يوم الاحد 7 يونيو 2020، على ان يكون آخر موعد لاستقبال العروض في 25 يونيو 2020.

تفاؤل بالبورصة مع عودة الحياة تدريجياً.. و110 ملايين دينار مكاسب مايو

شريف حمدي

حالة من التفاؤل تسود بين أوساط المتعاملين في البورصة خلال المرحلة المقبلة على وقع عودة الحياة الطبيعية تدريجيا بعد انتهاء فترة الحظر الشامل، والاستعاضة عنه بحظر جزئي.

وانسجاما مع هذا القرار، دعت هيئة أسواق المال الشركات التي لم تعقد جمعياتها العمومية للعام المنتهي في 31 ديسمبر 2019 الى عقد الجمعيات في موعد اقصاه 29 يونيو الجاري، وهو ما سينتج عنه إقرار توصيات بتوزيعات نقدية ومنحة على المساهمين ستسهم في عودة الزخم للسوق.

كما أن البورصة تعتزم عودة العمل بالإجراءات التي تم إيقافها مثل سوق الـ OTC ونقل الملكية والتنفيذ الجبري، وذلك في اقرب وقت تفاعلا مع قرار عودة الحياة الطبيعية تدريجيا.

يذكر ان البورصة تأثرت خلال تعاملات شهر مايو الذي انتهت تعاملاته امس بقرار الحظر الشامل خاصة أول أسبوعين وهو ما تجلى في تراجع مؤشراتها ومتغيراتها بشكل لافت، قبل ان تستعيد البورصة عافيتها في الاسبوع الذي سبق عطلة عيد الفطر المبارك وتحقق مكاسب أعادت للسوق توازنه. لينهي السوق تعاملات الشهر على تباين في اداء المؤشرات وتحقيق مكاسب محدودة على مستوى القيمة السوقية، إذ أضافت نحو 110 ملايين دينار للمكاسب السابقة بنسبة 0,4٪ ليصل إجمالي القيمة بنهاية مايو 28,461 مليار دينار، وذلك من 28,351 مليار دينار في نهاية تعاملات ابريل الماضي.

وتراجعت السيولة المتدفقة للسوق خلال تعاملات مايو بنسبة 41٪، إذ بلغت المحصلة الشهرية 439 مليون دينار بمتوسط يومي 24 مليون دينار، مقارنة مع 750 مليون دينار بمتوسط يومي 34 مليون دينار في ابريل، ويرجع السبب في التراجع اللافت في السيولة لإقفال السوق خلال فترة عيد الفطر وتراجع رغبة الشراء بشكل عام خلال فترة الحظر الكلي.

وأنهت البورصة الكويتية تعاملات الشهر على تباين في الأداء، وذلك على النحو التالي:

ـ ارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 1,2٪ محققا 68 نقطة مكاسب تحققت اغلبها في الجلسات التي سبقت العيد، ووصل المؤشر في نهاية الشهر الى 5424 نقطة من 5356 نقطة.

ـ تراجع مؤشر السوق الرئيسي 1,7٪ بنهاية تعاملات مايو بخسارة المؤشر 67 نقطة ليصل الى 4150 نقطة من 4226 نقطة.

ـ ارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 0,4٪ بإضافة 20 نقطة للمكاسب ليصل المؤشر الى 4995 نقطة من 4975 نقطة في نهاية ابريل الماضي.

الأزمة الحالية دفعتها لسحب كميات كبيرة من استثماراتها بالخارج لدعم عملاتها والاقتصادات المتعثرة

دول الخليج تلجأ لتسييل أصول خارجية لمواجهة تداعيات «كورونا»

محمود عيسى

حافظت الكويت على ترتيبها بالمركز الرابع على قائمة معهد صناديق الثروة السيادية، بأصول تبلغ 533,7 مليار دولار، فيما حل صندوق الثروة النرويجي في المركز الأول بأصول قدرها 1,18 تريليون دولار، وجاء في المركزين الثاني والثالث مؤسسة الاستثمار الصينية بـ 940,6 مليار دولار، وهيئة استثمار أبوظبي بواقع 579,62 مليار دولار على التوالي، وجاء صندوق الاستثمار السعودي في المركز الرابع بأصول قيمتها 320 مليار دولار.

وقال معهد الصناديق السيادية في بيان له، ان بيانات الخزانة الأميركية الصادرة في مايو الماضي رسمت مشهدا كئيبا لاقتصادات الشرق الأوسط، حيث أظهر التقرير في مارس الماضي أن الحكومات اضطرت لسحب كميات كبيرة من اصولها الأجنبية لدعم الاقتصادات المتعثرة ودعم عملاتها المرتبطة بالدولار بشكل رئيسي.

وفي إشارة إلى حجم الأزمة، باعت الإمارات 25٪ من إجمالي اصولها من سندات الخزانة الأميركية، في حين باعت السعودية 14٪ وعمان 13٪ والكويت 8٪.

تحديات كبيرة

وعلى صعيد متصل، تناولت مجلة ميد بالتحليل التحديات التي تواجهها صناديق الثروات السيادية الخليجية وما يتحتم عليها تقديمه من اجل إنقاذ اقتصاداتها التي باتت متعطشة للسيولة، وقالت إن مثل هذه السحوبات الكبيرة تعكس التحدي الهائل الذي تفرضه أزمة كورونا على الاقتصادات القائمة على النفط. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يشهد مصدرو النفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ـ مينا ـ انخفاضا سنويا في عائدات تصدير النفط هذا العام بنحو 226 مليار دولار. وقد خلق ذلك ضغطا إضافيا على المراكز المالية، مما أجبر الحكومات في بعض الحالات على البحث عن دعم إضافي في صناديق الثروة السيادية.

ونقلت المجلة عن وكالة فيتش للتصنيف الائتماني توقعاتها بسحب حوالي 140 مليار دولار من الاحتياطيات المالية وصناديق الثروات السيادية لدى دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2020، مقارنة بنحو 10 مليارات دولار فقط في 2019. وستضطلع صناديق الثروة السيادية بتحمل معظم أعباء السحب الكبيرة وفقا لتقديرات معهد التمويل الدولي بأن أصول الحكومات الغنية بالنفط يمكن أن تشهد انخفاضا بمقدار 296 مليار دولار بحلول نهاية عام 2020، وسيكون الجزء الأكبر من هذه السحوبات من نصيب الإمارات والكويت وقطر، ويقدر انخفاض الاصول لكل دولة بنحو 100 مليار دولار حسب توقعات مؤسسة التمويل الدولية.

التوقعات الإقليمية

وقالت مجلة ميد ان الكويت تبدو ضعيفة بشكل خاص، بالنظر إلى أن عجزها المالي قد يشكل حوالي 40٪ من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام (مقارنة مع 9٪ فقط العام الماضي) وفقا لتقديرات بنك الكويت الوطني. وقد يؤدي تمويل العجز إلى استنفاد معظم الرصيد الموجود في صندوق الاحتياطي العام والبالغ 16 مليار دينار (51,8 مليار دولار). ومع ان لدى الحكومة موارد مالية كبيرة في صندوق احتياطي الاجيال المقبلة على المدى الطويل، الا أن الوضع في الكويت معقد لان استخدام الجزء الأكبر من أصول صندوق الثروة السيادية لا يمكن الوصول إليها بسهولة بموجب القوانين الحالية بل يتطلب موافقة برلمانية، وهي عملية لا تتمتع بالمرونة في الكويت.

أكبر 10 صناديق سيادية في العالم بنهاية مايو 2020

المرتبة	الصندوق السيادي	الدولة	حجم الأصول (مليار دولار)
1	صندوق التقاعد الحكومي	النرويج	1186,7
2	شركة الصين للاستثمار	الصين	940,6
3	جهاز أبوظبي للاستثمار	الإمارات	579,6
4	الهيئة العامة للاستثمار	الكويت	533,7
5	محفظة الاستثمار التابعة لمؤسسة النقد بهونغ كونغ	الصين	528,1
6	صندوق «جي آي سي»	سنغافورة	440
7	شركة سيف للاستثمار	الصين	417,8
8	تيماسيك القابضة	سنغافورة	375,4
9	صندوق الاستثمارات العامة	السعودية	360
10	المجلس الوطني لصندوق الضمان الاجتماعي	الصين	325